فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء
لكان الاعراب كالكسرة جاريا على الراء مثل قوله جاءتني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت
مقدرة لمنع الصرف والى مع كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه فانه
غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل جوار جواري استثقلت
الضمة على الياء فحذفت فصار جواري ثم لما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله
تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فحذفت الياء
والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة وهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين
العوض وعندنا ايضا تنوين التمكن واما حال النصب فلا نزاع في انه غير منصرف تقول رايت جواري
بفتح الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وحذف الفتحة على الياء كقول
الشاعر فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا **قوله** التركيب شرطه العلمية اي شرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي فهو ان لا يكون باضافة وان لا
يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على
المذهبين فلا ولا ان يجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون بالاسناد لانه لو كان بالاسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم
يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني
صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة
عشر اذا جعلا علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فعلم انه لا بد
لا مرين اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما و
اعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لكونه مركبا من الاسم والتنوين

قوله الالف

قوله الالف والنون ان كانتا في اسم فالعلمية اعلم ان الالف والنون انما تمنعان الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما
لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم
فشرط منع الصرف ان يكون علما ليتحقق مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث
عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وعثمان وغطفان ونحوها وان كانتا في صفة فشرط في منع
الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه وقيل شرط في منع
الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين
المذكر والمؤنث بالتاء وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران و
ندمان ثلاثا اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم
يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه
وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه
وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن واما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود
فعلى سكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء
فعلى فهو منصرف بالاتفاق **قوله** وزن الفعل شرطه ان يختص به اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل الى العلم كشمر او منقولا من الفعل
الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما اشبهه واما ان يكون
في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل و
يفعل وامثلتها احمد ويشكر وتغلب ونرجس ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل
لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كجعفر اذا سمي به لا يقال انه عجمي فمن اين عرف زيادة
النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته
كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف

Copyright © King Saud University